

# المِئْنُ

فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ أَبِي دَاوُدَ  
لِلْأَحَادِيثِ فِي السُّنَنِ

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنَهْجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ؛ فِي أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ،  
أُورِدَ أَحَادِيثَ فِي كِتَابِهِ: «السُّنَنِ»، لَمْ يَحْتَجْ بِهَا، بَلْ ذَكَرَهَا: لِيُبَيِّنَ  
عِلَلَهَا فِي كِتَابِهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ.

وَلِذَلِكَ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا؛ لَا فِي أَحْكَامِ الْأُصُولِ، وَلَا  
فِي أَحْكَامِ الْفُرُوعِ، بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ ضَعْفَهَا.

وَلَا عُدْرَ لِأَحَدٍ، مِمَّنْ احْتَجَّ بِهَا فِي الْأَحْكَامِ، بِجَهْلِهِ الْبَسِيطِ، أَوْ  
بِجَهْلِهِ الْمُرَكَّبِ، مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْعِلْمِ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ  
كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التَّحْلُ: ٤٣]، وَالْوَيْلُ: فِي الْقُبُورِ، نَعُودُ بِاللَّهِ  
مِنَ الْخِذْلَانِ.

تَأَلَّفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري  
مُنَظَّمُ الدَّرْسَاتِ



# المِنُّ

فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ أَبِي دَاوُدَ  
لِلْأَحَادِيثِ فِي السُّنَنِ

حُجُوقُ الطَّبِيعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢



مكتبة

أَهْلِ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: [ahel\\_alhadeeth@](mailto:ahel_alhadeeth@)

البريد: [ahel.alhadeeth@gmail.com](mailto:ahel.alhadeeth@gmail.com)

# الْمِنُّ

## فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ أَبِي دَاوُدَ لِلْأَحَادِيثِ فِي السُّنَنِ

دِرَاسَةٌ أَثْرِيَّةٌ مَنَهْجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ؛ فِي أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَوْرَدَ أَحَادِيثَ فِي كِتَابِهِ: «السُّنَنِ»، لَمْ يَحْتَجْ بِهَا، بَلْ ذَكَرَهَا: لِيُبَيِّنَ عِلَلَهَا فِي كِتَابِهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ.

وَلِذَلِكَ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ الْاِحْتِجَاجُ بِهَا؛ لَا فِي أَحْكَامِ الْأُصُولِ، وَلَا فِي أَحْكَامِ الْفُرُوعِ، بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ ضَعْفَهَا.

وَلَا عُدْرَ لِأَحَدٍ، مِمَّنْ اِحْتَجَّ بِهَا فِي الْأَحْكَامِ، بِجَهْلِهِ الْبَسِيطِ، أَوْ بِجَهْلِهِ الْمُرَكَّبِ، مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْعِلْمِ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التَّحْلِ: ٤٣]، وَالْوَيْلُ: فِي الْقُبُورِ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

تَأَلَّفُ

الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ

فُؤَادِي بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَشْرِيِّ  
حَفِظَ اللَّهُ رُوحَهُمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
رَبِّ يَسْرٍ وَنَا ثَعَسْرٍ  
الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ -

[٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

\* لَا تَخْفَى أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ الرَّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهَمِّيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

(١) انظر: «الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُبُوحِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢):  
 (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدِهِمَا: مَعْرِفَةَ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةَ هَذَا هَيْئًا: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دَوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.  
 الْوَجْهَ الثَّانِي: مَعْرِفَةَ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِزْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

\* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفِ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ

(١) انظر: «النُّكْتَا عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةَ مَنَاجِجِ النُّقَادِ، وَفَهْمَ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.

الْمَذَاكِرَةَ بِهِ، فَلْيُكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيِّى بِنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَمَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بِنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا. \* فَمَنْ رَزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يُقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يُقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مِنْدَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفْرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).<sup>(١)</sup> اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَّاقِهِمْ). اهـ.

(١) انظر: «شرح العلال الصغير» لابن رجب (ج ١ ص ٣٣٩).



قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته؛ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَي: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمُضَرٍّ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيَّزُ الْحَدِيثَ وَمَعْرِفَتَهُ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا. وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَائْتَيْنِ؛ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَحَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فِإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنِ نَقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عَنَقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٤١٧ و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هُوَ لَا أَنْ يَقُولُوا؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

\* وَنَظَرًا لَوَظِيفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجْدًا نَقِدَ الْعِلَلَ يَفْرَحُ لظْفَرِهِ بَعْلَةَ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرْحِهِ بِأَحَادِيثٍ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته: (لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).<sup>(١)</sup>

\* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup> أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنَظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالصَّبْرِ). اهـ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهَّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهَيِّمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي

الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نُقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ

فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذَنْ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ

أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالإِطْلَاقِ الوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوِمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ

أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):

(الْقَوَاعِدُ الْمُتَقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ

فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِإِخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي

الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِذْرَاكَ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةِ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ

الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَّامِيُّ رحمته: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نُقَادُ أَيْمَّةِ

الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا إِطْلَاقَ لَهُ عَلَى طَرُقِهِ وَخَفَايَاهَا).<sup>(١)</sup> اهـ.

\* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أُشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ؛ كَمَرَجِعِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ

كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(١) انْظُرْ: «النُّكْتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجْرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرَّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.<sup>(١)</sup>

\* فَيَسْتَنْكِرُ النَّقَادُ أَحْيَانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عَدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرَبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعُدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يُتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَعَلَتْ بَالِ النَّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرَّجَالِ وَالْعِلَالِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنُوا بِمَعْرِفَةِ وَحَصْرِ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحَفَاطِ وَلَا يَسْتَعْنِي مُشْتَعِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنُ مَعْرِفَةَ هُوَ لَاءٌ؛ الْمُخْتَطِطِينَ وَالْمُخْطِطِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِبَاغَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

\* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةَ بَالِغَةً، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلَّ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِطِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيْبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَأُوا، وَعَدَدِ رَوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تَسَاعُدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمَشْكَالَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَاتِ. <sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ وَرَوَايَاتِ أَحَادِيثَ قَدْ أَعْلَاهَا الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ: «السُّنَنِ»، وَحَكَمَ عَلَيْهَا بِالضَّعْفِ.

\* وَلِذَلِكَ عَلِيَ الْمُسْلِمُ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ <sup>(٢)</sup> عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُشْعَبٌ، وَصُرُورَةُ النُّقَادِ التَّنْبِيهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِلذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوِ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨):

(الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ

يُحَادُّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ. (١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَبْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ -

بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلَّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ

بَيْنَ «صَحِيحِهِ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبُثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَبُوا، أَلَا إِنَّ عُنْدَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُدْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ: الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَبَيَّنَّ مَوْفِقَهُمْ

\* لِأَنَّ التَّشْرِيْعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَاؤُمَّتِهِ هَذَا الدِّينَ؛ فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالُ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنْهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عَلَيْهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ كَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظُرْ: «هُدَايَةَ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ». وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشْرَعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمُلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعُوذُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدْوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ<sup>(١)</sup>، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِي بِنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَثْرِيِّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ اسْمِ: «السُّتَيْرِ»، أَوْ «السُّتَيْرِ»،

وَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْاسْمُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ حَدِيثٌ مَعْلُومٌ، مُضْطَرَبٌ،

وَقَدْ أَعْلَهُ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: «السُّنَنِ»

(١) عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَّازِ، بِلَا إِزَارٍ، فَصَعَدَ الْمَنْبِرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: حَيُّ سِتِيرٌ، يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسُّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْتِرْ).

حَدِيثٌ مَعْلُومٌ، مُضْطَرَبٌ

اِخْتَلَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فِي وَضَلِهِ، وَإِرْسَالِهِ:

\* فَرَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ

أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»<sup>(١)</sup> (ج ٦ ص ١٣٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى مِنْ السُّنَنِ

الْمُسْنَدَةِ» (ج ١ ص ٢٠٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٩٨) مِنْ طَرِيقِ

زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ؛ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِهِ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ: «صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ».

(١) وَمُرَادُ الْحَافِظِ أَبِي دَاوُدَ، بِذِكْرِهِ: لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ، لِيُعْلَلَ رِوَايَةَ: أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، لِأَنَّهُ: وَهَمَّ فِي ذِكْرِهِ:

لِ«صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ»، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَالصَّوَابُ: عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ

عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، لِانْقِطَاعِهِ، بَيْنَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَبَيْنَ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.<sup>(١)</sup>  
وَمِنْهُ؛

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطَنِيُّ رحمته الله فِي «التَّبَعِ» (ص ٥٠٥): (وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ، مُرْسَلًا: لَيْسَ فِيهِ، صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ).  
\* وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيُّ: يُخْطِئُ، وَيُخَالِفُ، لِلثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.  
قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «كَانَ ثِقَّةً، وَكَانَ يُخْطِئُ، وَكَانَ مِنْ أَحْفَظِ أَهْلِ الْكُوفَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ أَحَادِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ»<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «رُبَّمَا أَخْطَأَ... صَحَّتْ عَدَالَتُهُ، بِأَوْهَامٍ يَهْمُ فِيهَا، وَالْأَوْلَى فِيهِ قَبُولُ مَا يَرَوِي الثَّبَتُ، وَتَرَكَ مَا صَحَّ أَنَّهُ وَهَمَ فِيهِ مَا لَمْ يَفْحَشْ، فَمَتَى غَلَبَ خَطَأُهُ عَلَى صَوَابِهِ: اسْتَحَقَّ التَّرْكَ»، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: «لَيْنُ الْحَدِيثِ»<sup>(٣)</sup>.

قُلْتُ: وَحَدِيثُهُ هَذَا، حَدِيثٌ مُنْكَرٌ: أَخْطَأَ فِيهِ الْعَرَزَمِيُّ، وَهُوَ مِنْ أَوْهَامِهِ.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ٢٠ ص ٧٢)، و«تحفة التحصيل» في ذكر رِوَاةِ الْمَرَّاسِيلِ لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٢٢٩)، و«التَّبَع» لِلدَّارِقُطَنِيِّ (ص ٥٠٥)، و«الإكليل فيما زاد على كتب المراسيل» للسَّمْنُودِيِّ (ص ٨٧).

(٢) يَعْنِي: يُخَالِفُ أَحْيَانًا.

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٨ ص ٣٧٣ و ٣٧٥ و ٣٧٧)، و«السُّؤَالَاتِ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ٢٩٦)، و«تاريخ بغداد» لِلخَطِيبِ (ج ١٢ ص ١٣٤)، و«الجرح والتعديل» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٣٦٧)، و«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٧ ص ٩٧ و ٩٨)، و«معالم السنن» لِلخَطَّابِيِّ (ج ٣ ص ١٥٥)، و«الاستذكار» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢١ ص ٢٦٦)، و«الضعفاء» لِلعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٤٩٥).

\* وَذِكْرَ، لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: «حَدِيثُ: الشُّفْعَةِ»<sup>(١)</sup>، مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي

سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيِّ، فَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ»<sup>(٢)</sup>.

\* وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي

رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٦ ص ١٣١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢٩

ص ٤٨٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ج ١ ص ٢٠٠)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ

الْمَقْدِسِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ق / ٨١ / ط)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٦٧٠)،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٩٨)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٧٣٩٣)، وَفِي

«الْأَدَابِ» (٥٧٤)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ١ ص ٣١٦)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي

«جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (٦٦٨٣)

(١) وَحَدِيثُ: «الشُّفْعَةِ» لَهُ أَكْثَرُ مِنْ لَفْظٍ، مِنْهَا: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ، يَنْتَظِرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢٢ ص ١٥٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٣٧٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ»

(ج ٣ ص ٦٤٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٥ ص ٣٣٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ

عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَمَدَارُهُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيِّ، وَهُوَ أَخْطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ بِسَبَبِ

انْفِرَادِهِ، وَمُخَالَفَةِ الْحَدِيثِ، لِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ».

(٢) وَانْظُرْ: «تَارِيخَ بَعْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٢ ص ١٣٥).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشِ الْأَسَدِيِّ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ فِي الْحَدِيثِ، وَيُخَالِفُ فِي رِوَايَتِهِ لِلثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «أَبُو بَكْرٍ: كَثِيرُ الْخَطَأِ جِدًّا، إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ»، وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ ابْنُ دُكَيْنٍ: «لَمْ يَكُنْ فِي شَيْوَحِنَا: أَحَدٌ أَكْثَرَ غَلَطًا مِنْهُ»، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الرَّفَاعِيُّ: «كَانَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ: كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ الْبَزَّازُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ: كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «لَيْسَ بِالْحَافِظِ عِنْدَهُمْ»، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «يَهْمُ فِي حَدِيثِهِ، وَفِي حِفْظِهِ شَيْءٌ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «فِي حَدِيثِهِ: اضْطِرَابٌ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَثِيرُ الْغَلَطِ»<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشِ الْأَسَدِيِّ، يَضْطَرِبُ فِي الْحَدِيثِ، وَيُخَالِفُ الْحُفَظَاءَ الْأَثْبَاتِ.

وَقَدْ زَادَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ»، فَوَهُمَ.

(١) انظر: «تَهذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ١٥ ص ١١٧ و ١١٨ و ١١٩)، و«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لابن سعد (ج ٨ ص ٥٠٨)، و«الاسْتِغْنَاءَ فِي مَعْرِفَةِ الْمَشْهُورِينَ مِنْ حَمَلَةِ الْعِلْمِ بِالْكُنَى» لابن عبد البر (ج ١ ص ٤٤٦)، و«الْأَسَامِي وَالْكُنَى» لِأَبِي أَحْمَدَ الْحَاكِمِ (ج ٢ ص ١٤٢)، و«تَارِيخَ بَعْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٦ ص ٥٤٩ و ٥٥١)، و«الْمُسْنَدَ لِلْبَزَّازِ» (ج ١ ص ٦٦)، و«السُّنَنَ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ٤ ص ٢٧٨)، و«التَّارِيخَ» لِابْنِ طَهْمَانَ (ص ٣٩)، و«الضُّعْفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ١٨٨)، و«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٨ ص ٥٠١)، و«مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٤ ص ٥٠٠)، و«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١٣ ص ٤٩٦).

وَقَالَ الْخَلَّالُ فِي «الْعِلَالِ» (ص ٨٢٤)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ قَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ

مُنْكَرٌ».

\* وَأَنْكَرَهُ: الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ فِي «الْعِلَالِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ٤٦٤).

\* وَكَذَا: أَنْكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِي «الْعِلَالِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١

ص ٤٢٩ و ٤٣١).

\* فَهُوَ: غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

\* وَأُورِدَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٦ ص ١٣٠)؛ أَوْلًا، رِوَايَةً: زُهَيْرِ بْنِ

مُعَاوِيَةَ، بِدُونِ ذِكْرِ: «صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى».

ثُمَّ ذَكَرَ: رِوَايَةً: أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، بِذِكْرِ: «صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى».

وَأَعْلَهُ، بِقَوْلِهِ: «الْأَوَّلُ، أَنْتُمْ».

وَقَدْ أَقْرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ عَلَى إِعْلَالِهِ كَمَا فِي «الْمُهَدَّبِ فِي اخْتِصَارِ السُّنَنِ الْكَبِيرِ»

(ج ١ ص ٢٠٥): («د» زُهَيْرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ

يَعْلَى: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَّازِ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ،

فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ حَيِّي سِتِيرٌ، يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ، فَإِذَا

اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتِرْ».

\* وَرَوَاهُ «د» أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ فَقَالَ: عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ

بِنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ بِهِذَا. قَالَ «د»: «وَالْأَوَّلُ أَنْتُمْ». اهـ

وَقَدْ أَعْلَهُ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٠٠)؛ بِذِكْرِ أَوْلًا، رِوَايَةً: زُهَيْرِ

بِنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ.

\* ثُمَّ أَرَدَفَ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٠٠)، رِوَايَةً: أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ. فَالْأُولَى، تُعَلُّ الثَّانِيَةَ.

\* ثُمَّ أَخْرَجَ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٠٠)؛ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ، وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ، مِنْ رِوَايَةِ: ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي اغْتِسَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قُلْتُ: وَالَّتِي تُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْغُسْلِ، إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ الِاسْتِتَارَ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ، وَلَا حَاجَةَ أَنْ يَسْتَتِرَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى.

\* ثُمَّ أَرَدَفَ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٠٠)؛ رِوَايَةً: أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا، مِمَّا يَدُلُّ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْمُسْلِمِ يَغْتَسِلُ، وَهُوَ عُرْيَانٌ، بِدُونِ شَيْءٍ، إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَتِرُ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ فَقَطُّ.

قُلْتُ: فَاعْلَلَّ الْحَافِظُ النَّسَائِيَّ، حَدِيثَ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه، بِحَدِيثِ: مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٧ ص ٣٦٨): (أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، دُونَ: زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فِي الْحِفْظِ، فَمُخَالَفَتُهُ إِيَّاهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ، وَأَنَّ الْمَحْفُوظَ رِوَايَةُ: زُهَيْرِ بْنِ الْعَرَزَمِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ).

\* وَخَالَفَهُ: زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ أَحْفَظُ، وَأَثْبَتُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، بِدُونِ ذِكْرِ: «صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى»، وَهُوَ: الصَّوَابُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٠١٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى مِنْ السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ج ١ ص ٢٠٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٩٨)، وَغَيْرُهُمْ.  
\* فَزْهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُعْفِيُّ: مُقَدَّمٌ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ، وَآثَبْتُ، وَأَحْفَظُ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٣٤٢): (زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجِ أَبِي خَيْثَمَةَ، الْجُعْفِيُّ: ثِقَةٌ، ثَبْتُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَنْجُووَيْهِ فِي «رِجَالِ صَاحِبِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٢٢٤): عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ: (وَكَانَ: حَافِظًا، مُتَقِنًا، وَكَانَ أَهْلُ الْعِرَاقِ، يُقَدِّمُونَهُ فِي الْإِتْقَانِ عَلَى أَقْرَانِهِ).  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٧٦): عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ: (وَكَانَ: ثِقَةً، ثَبْتًا، مَأْمُونًا، كَثِيرَ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: فِيمَا رَوَى، عَنِ الْمَشَائِخِ: ثَبْتُ، بَخٍ، بَخٍ).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: (وَاللَّهِ، مَا كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ؛ بِأَثَبْتٍ مِنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ).<sup>(٣)</sup>

(١) وَانظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٥٢٠ و ٥٢١)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِإِمْرِيٍّ (ج ٩ ص ٤٢٥)، وَ«مَعْرِفَةَ الثَّقَاتِ لِلْعِجْلِيِّ» (ج ١ ص ٣٧٢)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٥٨٨).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ٥٨٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: (كَانَ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، أَحْفَظُ: مِنْ عَشْرِينَ،

مِثْلَ: شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ).<sup>(١)</sup>

\* وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَزْرَمِيُّ، أَخْطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ سَبَقَ

الْكَلَامُ عَلَيْهِ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٢٩٦)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (عَبْدُ الْمَلِكِ

الْعَزْرَمِيُّ: كَانَ «ثِقَةً»، وَكَانَ: «يُخْطِئُ»، وَكَانَ مِنْ أَحْفَظِ أَهْلِ الْكُوفَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ

أَحَادِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ).

قُلْتُ: وَهَذِهِ مِنْهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٩٧): (رُبَّمَا أَخْطَأَ: صَحَّتْ عَدَالَتُهُ

بِأَوْهَامٍ: يَهْمُ فِيهَا، وَالْأَوْلَى فِيهِ: قَبُولُ مَا يَرَوِي الثَّبْتُ، وَتَرَكَ مَا صَحَّ أَنَّهُ: وَهَمَ فِيهِ، مَا

لَمْ يَفْحُشْ، فَمَتَى غَلَبَ خَطْأُهُ عَلَى صَوَابِهِ، اسْتَحَقَّ التَّرْكَ).

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ٥٨٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ٥٨٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٣٧٣ و ٣٧٥ و ٣٧٧).



وَالْحَدِيثُ: أَعَلَّهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، كَمَا فِي «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١

ص ٣٣٦)؛ وَأَنْكَرَ وَصَلَهُ، يَعْنِي: بِذِكْرِ «صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى» فِي الْإِسْنَادِ، فَهُوَ: مُنْقَطِعٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١ ص ٤٢٩): (وَسَأَلْتُ: أَبِي، عَنْ

حَدِيثٍ: رَوَاهُ شَاذَانٌ<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ

عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبِيْبِي

سَتِيْرٌ؛ فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْتَبْرِئْ». قُلْتُ: لِأَبِي: وَقَدْ رَأَيْتُ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ،

عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلٌ<sup>(٣)</sup>، قُلْتُ: لِأَبِي: هَذَا الْمُتَّصِلُ مَحْفُوظٌ؟، قَالَ: لَيْسَ بِذَلِكَ).

\* فَأَعَلَّهُ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ، بِالْإِرْسَالِ، وَلَمْ يُصَحِّحْ، دُخُولَ: «صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى»،

فِي الْإِسْنَادِ، فَهُوَ: مُنْقَطِعٌ، لَا يَصِحُّ.

وَنَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ، نَصَّ الْحَافِظِ أَبِي حَاتِمٍ فِي «النُّكْتِ الْظَّرَافِ» (ج ٩

ص ١١٥)، وَأَقْرَهُ.

(١) هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، وَرَوَاتُهُ: أَخْرَجَهَا أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٢٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»

(٢٠١٣).

(٢) أَي: رَأَيْتُهُ، وَالْمُرَادُ: رَأَيْتُ هَذَا الْحَدِيثَ، حُذِفَ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ مَقْصُودٌ، لِلْعَلْمِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَالَمٌ

لِمَا يُرِيدُ﴾ [هُود: ١٠٧]؛ أَي: يُرِيدُهُ.

وَأَنْظَرُ: «الْبُرْهَانَ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلزُّرْكَشِيِّ (ج ٣ ص ١٦٢ و ١٧٩)، وَ«مُعْنَى اللَّيْبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعْرَابِ»

لِابْنِ هِشَامٍ (ج ٢ ص ٣٠٧).

(٣) أَخْرَجَهُ هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ الْكُوفِيُّ فِي «الزُّهْدِ» (ج ٢ ص ٦٢٩)، مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ عَن عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي

سُلَيْمَانَ بِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٣٣٦): (وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ فِي إِسْنَادِهِ، انْقِطَاعًا، وَوَصَلَهُ: بَعْضُ الثَّقَاتِ، وَأَنْكَرَ وَصَلَهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو زُرْعَةَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٦ ص ٢٦٤): (وَسُئِلَ: أَبُو زُرْعَةَ، عَنْ حَدِيثٍ: رَوَاهُ الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَيِّيٌّ، سَتِيرٌ؛ إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلْيَسْتُرْهُ وَلَوْ بِشَيْءٍ»).

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَمْ يَصْنَعْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ شَيْئًا، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ فِي حِفْظِهِ شَيْءًا، وَالْحَدِيثُ، حَدِيثُ<sup>(٢)</sup> الَّذِي: رَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَأَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

\* فَأَعْلَهُ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ، بِحَدِيثِ: زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَأَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ، بِدُونِ ذِكْرِ: «صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ»، فِي الْإِسْنَادِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

\* وَأَقْرَهُ الْحَافِظُ مُغَلِّطَايَ فِي إِعْلَالِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ؛ كَمَا فِي «شَرْحِ ابْنِ مَاجَهَ» (ص ٨٢٤)؛ حَيْثُ قَالَ: (وَحَدِيثُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَّازِ، فَصَعِدَ الْمُنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهُ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ حَيِّيٌّ سَتِيرٌ، يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالتَّسْتُرَ؛ فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتُرْ»؛ رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ مِنْ جِهَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْعَرَزَمِيِّ، عَنْ عَطَاءِ، عَنْ يَعْلَى، وَخَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِالْفُظِّ: «فَإِذَا

(١) هُوَ: شَادَانُ.

(٢) وَالْجَادَةُ: «وَالْحَدِيثُ؛ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي: رَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ...»، فِي جَوَازِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى صِفَتِهِ.

أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلَيْتَوَارَى بِشَيْءٍ»، وَلَمَّا سَأَلَ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ فَقَالَ: «الْمُتَّصِلُ مَحْفُوظٌ؟»، قَالَ أَبُوهُ: لَيْسَ بِذَلِكَ»، وَفِي كِتَابِ الْخَلَالِ عَنْ أَحْمَدَ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ»، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «أَنَا أَنْكَرُهُ؛ لِأَنَّهُمْ رَوَوْهُ عَنْ عَطَاءٍ: مُرْسَلًا، وَوَصَلَهُ: أَسْوَدٌ<sup>(١)</sup>». اهـ

وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١٠ ص ٢١٢)، وَفِي «الْآدَابِ» (ص ٢٣٤):

الاضْطِرَابَ فِي الْأَسَانِيدِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١٠ ص ٢١٢): (وَرَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ فَرَادَ فِيهِ: «يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسُّتْرَ»، إِلَّا أَنَّهُ: «أَرْسَلَهُ»، فَلَمْ يَذْكُرْ فِي إِسْنَادِهِ: «صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى»، وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ: «فَأَعْضَلَهُ»، فَلَمْ يَذْكُرْهُمَا فِيهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْآدَابِ» (ص ٢٣٤): (وَرَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَقَالَ فِي مَتْنِهِ: «إِنَّ اللَّهَ حَيِّيٌّ سِتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسُّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتِرْ». غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي إِسْنَادِهِ: صَفْوَانَ).

\* وَرَوَاهُ أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، مَوْصُولًا بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٩ ص ١١٥-النُّكْتُ الظَّرَافِ).

(١) هُوَ: شَادَانُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَرَشِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ فِي بَعْضِ شُيُوخِهِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ مِنْ هَذَا الْجَانِبِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ أَخْطَأَ هُنَا فِي ذِكْرِهِ: «لِصَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ» فِي الْإِسْنَادِ، فَهُوَ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٩٣)؛ عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ: (كَانَ ثِقَةً، صَدُوقًا، إِلَّا أَنْ فِيهِ بَعْضٌ: الضَّعْفِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ١ ص ١٣٦)؛ عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ: (رُبَّمَا يَهُمُّ فِي شَيْءٍ).

وَقَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ الْبَرْقِيُّ: (الْكُوفِيُّونَ: يُضَعَّفُونَهُ).<sup>(٢)</sup>

وَقَدْ أَعْلَلَهُ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٤٢٩ و ٤٣١).

وَأَعْلَلَهُ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٦ ص ٢٦٤)؛ بِقَوْلِهِ: (لَمْ يَصْنَعْ فِيهِ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ شَيْئًا، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ فِي حِفْظِهِ شَيْءًا، وَالْحَدِيثُ، حَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ: زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ).

\* وَرَوَاهُ أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَرَشِيُّ، بِمِثْلِ رِوَايَةِ: زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، بِدُونِ ذِكْرِ: «صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ»؛ فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أُورِدَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٦ ص ٢٦٤ و ٢٦٥).

(١) انظر: «تَهذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٥٥٩)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٣٩٣)، وَ«الضُّعَفَاءِ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ١ ص ١٣٦)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْحَطِيبِ (ج ٧ ص ٥١٣ و ٥١٤).

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ مُغْلَطَايَ فِي «إِكْمَالِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٦٢).

وَهُوَ: الصَّوَابُ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ: حَدِيثٌ، مُضْطَرَبٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي «تَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ

وَالصِّفَاتِ»، فَانْتَبِه.

\* فَرَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَأَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرَا: «صَفْوَانَ بْنَ

يَعْلَى»، فِي الْإِسْنَادِ، وَهُوَ: الصَّحِيحُ.

\* وَقَدْ رَجَّحَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ؛ كَمَا فِي «الْعِلَالِ»، لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦

ص ٢٦٤ و ٢٦٥)؛ رِوَايَةٌ: زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَرِوَايَةٌ: أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَيَكُونُ:

الْإِسْنَادُ، مُنْقَطِعًا، لِأَنَّ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةٍ رضي الله عنه.

\* وَرَوَاهُ عَبْدُهُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ

قَالَ: (أَبْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، رَجُلًا، يَغْتَسِلُ بِالْعَرَاءِ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ:

حَبِيْبِي، حَلِيْمٌ، سَتِيْرٌ، يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ، فَأَيُّكُمْ اغْتَسَلَ، فَلْيَتَوَارَ مِنَ النَّاسِ بِشَيْءٍ).

أَخْرَجَهُ هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ الْكُوفِيُّ فِي «الزُّهْدِ» (ج ٢ ص ٦٢٩).

\* إِسْنَادُهُ: مُرْسَلٌ، لَا يَصِحُّ.

قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْأَضْطِرَابِ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي ذِكْرِ اسْمِ:

«السَّتِيْرِ»، كَاسْمِ: لِلَّهِ تَعَالَى، فَهَذَا مِنَ الْاِفْتِرَاءِ عَلَيْهِ تَعَالَى.

\* وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيُّ، أَخْطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَهُوَ حَدِيثٌ

مُنْكَرٌ. (١)

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيْبُ التَّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٣٧٣ و ٣٧٥ و ٣٧٧).

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٢٩٦)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (عَبْدُ الْمَلِكِ الْعَزْمِيُّ: كَانَ «ثِقَةً»، وَكَانَ: «يُخْطِئُ»، وَكَانَ مِنْ أَحْفَظِ أَهْلِ الْكُوفَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ أَحَادِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ).  
قُلْتُ: وَهَذِهِ مِنْهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٩٧): (رُبَّمَا أَخْطَأَ: صَحَّتْ عَدَالَتُهُ بِأَوْهَامٍ: يَهْمُ فِيهَا، وَالْأَوْلَى فِيهِ قَبُولُ مَا يَرَوِي الثَّابِتُ، وَتَرَكَ مَا صَحَّ أَنَّهُ: وَهَمَ فِيهِ، مَا لَمْ يَنْفُحْشَ، فَمَتَى غَلَبَ خَطَأُهُ عَلَى صَوَابِهِ، اسْتَحَقَّ التَّرْكَ).

\* وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: (لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، بِالْأَبْوَاءِ<sup>(١)</sup>)، أَقْبَلَ: فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ يَغْتَسِلُ بِالْبِرَازِ<sup>(٢)</sup> عَلَى حَوْضٍ، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَ فَلَمَّا رَأَوْهُ قَائِمًا، خَرَجُوا إِلَيْهِ مِنْ رِحَالِهِمْ، فَقَالَ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ: يُحِبُّ الْحَيَاءَ، وَسِتْرًا: يُحِبُّ السِّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَارَى<sup>(٣)</sup>).

(١) الْأَبْوَاءُ: وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْحِجَازِ، الْمَكَانُ الْمَزْرُوعُ مِنْهُ: يُسَمَّى الْيَوْمَ: «خُرَيْبَةَ»، وَالْمَسَافَةُ بَيْنَ: «الْأَبْوَاءِ»، وَ«رَابِعٍ»: «٤٣» كَيْلَوْمِتْرًا.

انظُر: «الْمَعَالِمَ الْأَثِيرَةَ» (ص ١٧).

(٢) الْبِرَازُ: اسْمٌ لِلْفَضَاءِ الْوَاسِعِ، فَكُنُوا بِهِ عَنْ قَضَاءِ الْغَائِطِ، كَمَا كُنَّا عَنْهُ بِالْخَلَاءِ.

انظُر: «النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ١١٨).

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ: بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ، وَالْجَادَةُ حَذْفُهَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَجْزُومٌ بِاللَّامِ، وَهَذَا يُمْكِنُ: تَخْرِيجُهُ؛ عَلَى أَنَّهُ لُغَةٌ: بَعْضُ الْعَرَبِ، إِجْرَاءً: لِحَرْفِ الْعِلَّةِ مَجْرَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ، أَوْ أَنَّ الْأَلْفَ لِلْإِشْبَاعِ.

وَانظُر: «مُعْجَمُ عُلُومِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ» لِلْأَشْفَرِ (ص ١٦٢)، وَ«الْكُنَاشَ فِي فَنِّي النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ» لِلْأَبُوَيْبِيِّ (ج ٢

ص ٢٢ و ٢٣ و ٢٤)، وَ«النُّحُوُّ التَّطْبِيقِي» لِلْقُرَشِيِّ (ص ٨٨)، وَ«حَاشِيَةُ الْمُسْنَدِ» لِلْسُّنْدِيِّ (ج ٤ ص ٢٨٧).

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥٣٨)، هَكَذَا: مُرْسَلًا، وَلَا يَصِحُّ.  
 \* وَهَذِهِ الْقِصَّةُ مُخَالَفَةٌ لِلْقِصَّةِ الْأُولَى: فَهِنَا ذَكَرْنَا أَنَّهَا كَانَتْ الْوَاقِعَةَ فِي سَفَرٍ، وَأَنَّ  
 النَّاسَ خَرَجُوا لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رِحَالِهِمْ: وَهُوَ قَائِمٌ، وَأَمَّا فِي الْقِصَّةِ  
 الْأُولَى: فَكَانَتْ فِي الْمَدِينَةِ، وَفِي مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّهُ قَامَ عَلَى مِنْبَرِهِ،  
 وَخَطَبَ النَّاسَ بَعْدَ أَنْ رَأَى الرَّجُلَ يَغْتَسِلُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِ الْمَتْنِ، وَهَذِهِ عِلَّةٌ  
 أُخْرَى فِي الْحَدِيثِ، وَأَحْيَانًا يُضَيَّفُ: «يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسُّتْرَ»، وَأَحْيَانًا لَا تُذَكَّرُ،  
 وَأَحْيَانًا يُضَيَّفُ: «حَلِيمٌ».

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١٠ ص ٢١٢): (وَرَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ  
 مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ فَزَادَ فِيهِ: «يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسُّتْرَ»).

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ يَعْلى  
 بْنِ أُمِيَّةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسُّتْرَ).

أَخْرَجَهُ هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ فِي «الزُّهْدِ» (ج ٢ ص ٦٢٨)، وَوَكَيْعٌ فِي «الزُّهْدِ» (ج ٤  
 ص ٢٢٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢٩ ص ٤٨٣)، بِدُونِ ذِكْرِ: «صَفْوَانَ بْنِ يَعْلى بْنِ  
 أُمِيَّةَ» فِي الْإِسْنَادِ.

قُلْتُ: فَلْيَتَوَارَى؛ أَي: فَلْيَسْتَتِرْ مِنَ النَّاسِ بِشَيْءٍ، عِنْدَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ.

انظُرْ: «حَاشِيَةَ الْمُسْنَدِ» لِلْسَّنْدِيِّ (ج ٤ ص ٢٨٧).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ جِدًّا.<sup>(١)</sup>

\* وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ الْمَكِّيُّ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ التَّمِيمِيِّ.<sup>(٢)</sup>  
\* وَمِمَّا سَبَقَ: يَتَبَيَّنُ، أَنَّ الرُّوَاةَ، قَدْ اضْطَرَبُوا فِيهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ نُلَخِّصَ

الاضْطِرَابَ، وَالِاخْتِلَافَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ:

فَمَرَّةٌ يُرْوَى: عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ؛ بِدُونِ ذِكْرِ: «صَفْوَانَ».

وَمَرَّةٌ يُرْوَى: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ؛ بِذِكْرِ: «صَفْوَانَ».

وَمَرَّةٌ يُرْوَى: عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ؛ بِذِكْرِ: «صَفْوَانَ».

وَمَرَّةٌ يُرْوَى: عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ؛ بِدُونِ ذِكْرِ: «صَفْوَانَ».

وَمَرَّةٌ يُرْوَى: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛

مُرْسَلًا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٧١)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٢ و ٣٠٣)، وَ«الْعِلَلُ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ (ج ٣ ص ١٨٥).

(٢) انظر: «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ فِي ذِكْرِ رُوَاةِ الْمَرَّاسِيلِ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٢٢٩)، وَ«التَّشْعُ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ (ص ٥٠٥)، وَ«الإِكْلِيلَ فِيمَا زَادَ عَلَى كُتُبِ الْمَرَّاسِيلِ» لِلْسَّمْنُودِيِّ (ص ٨٧).



وَمَرَّةً يُرْوَى: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، مُرْسَلًا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.  
وَمَرَّةً يُرْوَى: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَيْلَى، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ،  
عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ، مَرْفُوعًا.  
\* وَكُلُّهَا: غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

\* وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ١١٥  
و١١٧).

\* وَكَذَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٣ ص ٧٢٩).  
\* فَهَذَا اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ مِنَ الرَّوَاةِ فِي الْحَدِيثِ، يُدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.  
وَأَخِيرًا أَقُولُ: فَلَا يُشْرَعُ الْعَمَلُ بِهِ، بَعْدَ ثُبُوتِ ضَعْفِهِ.  
\* إِذَا فَتَّصِحِّحُ عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، لِهَذَا الْحَدِيثِ، لَا يُسَاعِدُهُمْ عَلَيْهِ، أُصُولُ  
الْحَدِيثِ وَعَلَلِهِ، فَإِنَّهُمْ، لَمْ يُصَيِّبُوا فِي تَصْحِيحِهِمْ لَهُ، مِنْهُمْ: الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي  
«الْخُلَاصَةِ» (ج ١ ص ٢٠٤)، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٤٠٤)،  
وَفِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٧ ص ٣٦٧)، وَفِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ١٠٨)، وَالْحَافِظُ  
ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «أَحْكَامِ النَّظْرِ» (ص ٩٩).  
\* إِذَا، فَاسْمٌ: «السَّتِيرُ»، أَوْ «السَّتِيرُ»<sup>(١)</sup>، لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، فَتَنَبَّهُ.

(١) وَلَفْظُ: «السَّتِيرُ»، فِيهِ ضَبْطَانٌ:

الأول: «سَتِيرٌ»، بِمَعْنَى: سَاتِرٌ، كـ «رَحِيمٍ»؛ بِمَعْنَى: «رَاحِمٍ»، وَهُوَ: «فَعِيلٌ»، بِمَعْنَى: «فَاعِلٍ».  
وَأَنْظُرُ: «النَّهَائَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٢٠٠)، وَ«لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٤  
ص ٣٤٣)، وَ«نَيْلِ الْأَوْطَارِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٣١٨).

(٢) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَانَ مَوْلَى عُرْوَةَ، يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ، وَابْنَ الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ، قَالَ: (كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟)، قَالَ: طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَرَدَّهَا عَلَيَّ وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا، وَقَالَ ﷺ: إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلَّقْ أَوْ لِيُمْسِكْ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾ [الطَّلَاقُ: ١]؛ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٠٨) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٥ ص ٦٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ بِهِ، وَفِيهِ: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (١٠٩٦٠)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ٣٣)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٨٠ و ٨١) مِنْ طَرِيقِ رَوْحِ بْنِ عَبَّادَةَ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَفِيهِ: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا».

الثَّانِي: «سَتِيرٌ»، بِمَعْنَى: «سَاتِرٌ»، كَ«صَدِّيقٍ»، وَهُوَ: «فِعْلٌ»، بِمَعْنَى: «فَاعِلٌ» أَيْضًا.

وَأَنْظُرْ: «فَيْضُ الْقَدِيرِ» لِلْمَنَاوِيِّ (ج ٢ ص ٢٢٨)، وَ«عَوْنُ الْمَعْبُودِ» لِلْعَظِيمِ أَبَادِيِّ (ج ١١ ص ٣٤)، وَ«الْمُزْهَرِ

فِي عُلُومِ اللُّغَةِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ٢ ص ١٣٨ و ١٤٠).

\* وَوَجْهُ: إِخْرَاجُ الْحَافِظِ أَبِي دَاوُدَ لَهُ، فَإِنَّهُ لِيُسَيِّنَ عَلَيْهِ.

وَرَوَاهُ: بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، بِدُونِ الزِّيَادَةِ، وَمَرَادُهُ فِي ذِكْرِهِ؛ لِلْفِظْ:

«وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا»، لِيُعْلَهُ بِمَا قَبْلَهُ.

\* فَقَدَّمَ الْأَحَادِيثَ: الَّتِي فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، مِنْ حَدِيثِ: نَافِعٍ<sup>(١)</sup>، وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ

اللَّهِ<sup>(٢)</sup>، وَيُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرُوا: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا»، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ

الْمَعْلُولَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ.

فَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٠٥): بَابُ: فِي طَلَاقِ السُّنَّةِ، حَدَّثَنَا

الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: (أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى

عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مُرُّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ

شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ، قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ

أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ).

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ: (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ، وَهِيَ

حَائِضٌ تَطْلِيقَةً)، بِمَعْنَى حَدِيثِ: مَالِكٍ.

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: (أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٥١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٧١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٩٠٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٧١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٥٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٧١).

عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا إِذَا طَهَّرْتَ، أَوْ: وَهِيَ حَامِلٌ).

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عُنْبَسَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ أَبِيهِ: (أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَغَيَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَذَلِكَ الطَّلَاقُ، لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ).

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: (كَمْ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ؟)، فَقَالَ: وَاحِدَةً).

حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدٌ -يَعْنِي: ابْنَ إِبْرَاهِيمَ-، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قَالَ: قُلْتُ: (رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَاتَى عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ ﷺ: مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا).

قَالَ: قُلْتُ: فَيَعْتَدُ بِهَا؟، قَالَ: فَمَهْ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ).

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ: أَبِي الزُّبَيْرِ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، بِزِيَادَةِ: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا»، لِيُعْلَهُ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي قَبْلَهُ. <sup>(١)</sup>

فَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٠٨): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرْوَةَ، يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ، قَالَ: (كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟) قَالَ: طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَرَدَّهَا عَلَيَّ، وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا، وَقَالَ ﷺ: إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُمَسِّكْ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ [الطَّلَاقُ: ١]، فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ).

ثُمَّ تَكَلَّمَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ، بِإِثْرِ الْحَدِيثِ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ، فَقَالَ: فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٠٩): (رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: يُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَأَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ، وَمَنْصُورٌ؛ عَنْ أَبِي وَاثِلٍ، مَعَنَاهُمْ كُلُّهُمْ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ».)

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَأَمَّا رِوَايَةُ: الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، وَنَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضٌ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ».

(١) فَقَدَّمَ الْأَصَحَّ فِي الْأَحَادِيثِ.

وَرُوِيَ: عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ نَحْوَ رِوَايَةِ: نَافِعٍ، وَالزُّهْرِيِّ.

وَالْأَحَادِيثُ كُلُّهَا: عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ). اهـ

\* وَأَرَادَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ ذِكْرِ رِوَايَةِ: أَبِي الزُّبَيْرِ، لَيْسِنَّ عِلَّتَهَا لِمُخَالَفَتِهِ، لِرِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّهُمْ: لَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا».

\* وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَيْمَةِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الزِّيَادَةَ؛ مِنْهُمْ: طَاوُؤُسُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، وَيُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَأَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، وَنَافِعٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَغَيْرُهُمْ.

\* وَلَمْ يَقُلْ: بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا»، إِلَّا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، فَهَوَ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهَا، مِنْ دُونِ أَصْحَابِ ابْنِ عُمَرَ، فَهِيَ زِيَادَةٌ شَادَّةٌ.

\* وَقَدْ أَنْكَرَ الْعُلَمَاءُ، هَذِهِ اللَّفْظَةَ: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا»، عَلَى أَبِي الزُّبَيْرِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ تَفَرَّدَ بِمَا خَالَفَ الثَّقَاتِ، فَلَا يُقْبَلُ تَفَرُّدُهُ، فَهِيَ زِيَادَةٌ: مُنْكَرَةٌ، لَا تَصِحُّ.

\* فَإِنَّ فِي رِوَايَةِ: الْجَمَاعَةِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: «حَسَبَ عَلَيْهِ الطَّلَقَةَ»، مِنْ وُجُوهِ صَحِيحَةٍ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٦١): (نَافِعٌ أَثْبَتَ، مِنْ

أَبِي الزُّبَيْرِ، وَالْأَثْبَتُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ أَوْلَى أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ إِذَا تَخَالَفَا، وَقَدْ وَافَقَ نَافِعًا: غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الثَّبَتِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٥ ص ٦٥): (قَوْلُهُ: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا»، «مُنْكَرٌ»: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، لِمَا ذَكَرْنَا عَنْهُ أَنَّهُ اعْتَدَّ بِهَا، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ غَيْرَ أَبِي الزُّبَيْرِ.

\* وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ: جَمَاعَةٌ جُلَّةٌ، فَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: وَأَبُو الزُّبَيْرِ، لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيمَا خَالَفَهُ فِيهِ مِثْلُهُ؛ فَكَيْفَ بِخِلَافِ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَطَّابِيُّ رحمته فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٩٦): (قَالَ أَهْلُ الْحَدِيثِ: لَمْ يَرَوْهُ، أَبُو الزُّبَيْرِ: حَدِيثًا أَنْكَرَ مِنْ هَذَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ١ ص ١٨٨): (وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: «رَدَّهَا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا»، وَهَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ أَصْحَابِ: ابْنِ عُمَرَ كُلِّهِمْ؛ مِثْلُ: ابْنِهِ سَالِمٍ، وَمَوْلَاهُ نَافِعٍ، وَأَنْسٍ، وَابْنِ سَيْرِينَ، وَطَاوُوسَ، وَيُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ، وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَمَيْمُونِ بْنَ مِهْرَانَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَدْ أَنْكَرَ أَيْمَةُ الْعُلَمَاءِ: هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَى أَبِي الزُّبَيْرِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ تَفَرَّدَ بِمَا خَالَفَ الثَّقَاتِ، فَلَا يُقْبَلُ تَفَرُّدُهُ، فَإِنَّ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ: «النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم حَسَبَ عَلَيْهِ الطَّلَقَةَ»؛ مِنْ وُجُوهِ كَثِيرَةٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ: «إِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، فَإِنَّ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِذَلِكَ - يَعْنِي: بِارْتِجَاعِ الْمَرْأَةِ -، وَإِنْ كُنْتَ طَلَقْتَ ثَلَاثًا، فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ، وَبَانَتِ مِنْكَ أَمْرَاتُكَ. <sup>(١)</sup>

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ؛ زِيَادَةٌ أُخْرَى لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطَّلَاقُ: ١]»؛ وَلَمْ يَذْكَرْ ذَلِكَ: أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَإِنَّمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ عِنْدَ رِوَايَتِهِ لِلْحَدِيثِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

\* وَقَدْ كَانَ طَوَائِفٌ مِنَ النَّاسِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ طَلَاقَ ابْنِ عُمَرَ ﷺ كَانَ: ثَلَاثًا، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا رَدَّهَا عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوقِعِ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارِ الدُّهْنِيِّ عَنْهُ، فَلَعَلَّ أَبَا الزُّبَيْرِ اعْتَقَدَ هَذَا حَقًّا، فَروى تلك اللفظة بالمعنى الذي فهمه. اهـ

وَالْحَدِيثُ نَفْسُهُ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٧١)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ج ١ ص ١٠١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٥٥٨٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ج ٦ ص ١٣٩)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٤٥٢٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٩ ص ٢٠٣)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى فِي السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (٧٣٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمَأْثُورَةِ» (ج ٣ ص ٥١) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، وَحَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَبِي عَاصِمٍ،

(١) انظر: «السُّنَنِ» لِلدَّرَقَطْنِيِّ (ج ٣ ص ٨)، وَ«الْمُصَنَّفَ» لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ (١٠٩٦٤)، وَ«السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِيَبِيهِتِيِّ (ج ٧ ص ٣٢٧)، وَ«مَعْرِفَةَ السُّنَنِ» لَهُ (ج ١١ ص ٢٩)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٣٥٤ و٣٥٥).



وَمُسْلِمٍ بِنِ خَالِدٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شُدُودِهَا.

فَأَيَّدَهُ: أَجْمَعَ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم، أَنَّ هَذَا الطَّلَاقَ يَقَعُ.

وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، إِلَى أَنَّ هَذَا الطَّلَاقَ يَقَعُ، لِكِنَّةِ: بَدْعَةٍ، لِإِنَّهُ طَلَّقَ فِي حَالِ

الْحَيْضِ، فَتَحَسَّبُ طَلْقَةً. <sup>(١)</sup>

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: (طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ: امْرَأَتَهُ،

وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رضي الله عنه: لِيُرَاجِعَهَا، قُلْتُ:

تُحْتَسَبُ؟، قَالَ: فَمَهْ؟) <sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: (مُرُهُ فَلْيُرَاجِعَهَا، قُلْتُ: تُحْتَسَبُ؟،

قَالَ رضي الله عنه: أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزْتَ، أَوْ اسْتَجَمَعْتَ) <sup>(٣)</sup>.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: (حُسِبَتْ عَلَيَّ بِتَطْلِيقَةٍ) <sup>(٤)</sup>.

\* وَهَذَا نَصُّ صَرِيحٍ، مِنْ صَاحِبِ الْقِصَّةِ، وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ الطَّلْقَةَ حُسِبَتْ

عَلَيْهِ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر: «الاستدكار» لابن عبد البر (ج ٦ ص ١٤٤)، و«المعني» لابن قدامة (ج ٧ ص ١٠٠)، و«جامع العلوم

والحكم» لابن رجب (ج ١ ص ١٩٠)، و«فتح الباري» لابن حجر (ج ٩ ص ٣٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ٩ ص ٣٥١)، ومسلم في «صحيحه» (١٤٧١).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٧١).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ٩ ص ٣٥١).

\* وَقَدْ خَالَفَ هَذَا الْحُكْمَ: الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ، وَغَيْرُهُمْ، فَذَهَبُوا، إِلَى أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ، لَا يَقَعُ<sup>(١)</sup>، وَاسْتَدَلُّوا بِزِيَادَةِ: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا»، وَهِيَ لَا تَصِحُّ، فَأَخْطَطُوا فِي هَذَا الْحُكْمِ، لِأَنَّهُمْ: خَالَفُوا السُّنَّةَ، وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ، وَجُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ٦ ص ١٤٤): (وَعَلَى هَذَا فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ، وَجُمْهُورُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ فِي الْحَيْضِ: مَكْرُوهًا، بِدْعَةً، غَيْرَ سُنَّةٍ.

\* وَلَا يُخَالَفُ الْجَمَاعَةُ: فِي ذَلِكَ؛ إِلَّا أَهْلُ الْبِدْعِ، وَالْجَهْلِ<sup>(٢)</sup>، الَّذِينَ يَرَوْنَ: «الطَّلَاقَ»، لِغَيْرِ السُّنَّةِ: غَيْرَ وَاقِعٍ، وَلَا لَازِمٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رحمته فِي «الْمُعْنِي» (ج ٧ ص ١٠٠): (فَإِنْ طَلَّقَ: لِلْبِدْعَةِ، وَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَهَا: حَائِضًا، أَوْ فِي طَهْرِ مَسَّهَا فِيهِ، أُنِّمَ: وَوَقَعَ طَلَّاقُهُ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ). اهـ



(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُحَلَّى بِالْآثَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ١٠ ص ١٦١ و ١٧٠)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣٢ ص ٢٢ و ٢٣ و ٨١ و ٩٩)، وَ«رَادَ الْمَعَادِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٥ ص ٢٢٢ و ٢٣٨)، وَ«تَهْدِيبَ السُّنَنِ» لَهُ (ج ٣ ص ٩٥).

(٢) يُقْصَدُ بِهِذَا: «الْحَوَارِجُ»، وَ«الرَّوَافِضُ».

وَأَنْظُرْ: «نَيْلَ الْأَوْطَارِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ٧ ص ٧).

سلسلة أصول علم الحديث (١١)

# الْمِنَنِ

فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ إِغْلَالِ الْحَافِظِ أَبِي دَاوُدَ  
لِلْأَحَادِيثِ فِي السُّنَنِ

دراسة أثرية منهجية علمية؛ في أن الحافظ أبا داود رحمه الله،  
أورد أحاديث في كتابه «السنن» لم يحتج بها، بل ذكرها، ليبيِّن  
عللها في كتابه السُّنَنِ إنيه.

ولذلك، لا يجوز لأحد الاحتجاج بها؛ لا في أحكام الأصول، ولا  
في أحكام الفروع، بعد أن تبين ضعفها.

ولا عذر لأحد، ممن احتج بها في الأحكام، بجهله البسيط، أو  
بجهله المركب، ممن ينتسب إلى العلم، «فاسألوا أهل الذكر إن  
كنتم لا تعلمون» [التخل: ٤٣]، والويل؛ في القبول، تعود بما لله  
من الخذلان.

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحمد الأحمري  
رحمته الله تعالى

